



## بيان بشأن حماية الحقوق المدنية للمجتمعات المهاجرة

هنا في نيو جيرسي، نبقي ملتزمين بشدة بحماية المجتمعات المهاجرة في ولايتنا من التمييز غير القانوني والمضايقات القائمة على التحيز. ولايتنا هي موطن لأكثر من مليوني مهاجر. وهم العمود الفقري لمجتمعاتنا، ويعززون القوة العاملة لدينا وهم أساسيون لاقتصاد ولايتنا. من الضروري جداً أن يتمكن سكان ولايتنا المهاجرون من العمل، وإيجاد السكن، والالتحاق بالمدارس، والحصول على الرعاية الطبية، والوصول إلى الخدمات العامة بدون التعرض للتمييز والمضايقة.

يحظر قانون ولاية نيو جيرسي لمكافحة التمييز (LAD) على أصحاب العمل ومقدمي الإسكان وأماكن الإقامة العامة - أي الأماكن المفتوحة للجمهور، والتي تشمل المدارس والمستشفيات ومرافق الرعاية الصحية والمتاجر وأقسام الشرطة، على سبيل المثال لا الحصر - التمييز على أساس الأصل القومي أو النسب أو الجنسية أو العرق أو غيرها من الخصائص المحمية. تنطبق هذه الحماية بغض النظر عن حالة جنسيتك أو حالتك المتعلقة بالهجرة. وبموجب قانون مكافحة التمييز (LAD)، يتمتع جميع الناس - ويشمل ذلك المواطنين غير الأميركيين واللاجئين والمهاجرين - بحق متساوٍ في العيش بدون تمييز.

ينتهك أصحاب العمل ومقدمو السكن والأماكن المفتوحة للجمهور قانون مكافحة التمييز (LAD) عندما يمارسون التمييز على أساس الأصل القومي أو النسب أو الجنسية أو العرق أو أي خصائص محمية أخرى للشخص، الفعلية أو المتصورة. ترتبط الجنسية ارتباطاً جوهرياً بالمكان الذي يشعر فيه الشخص بالموطنة، ويشير الأصل القومي والنسب إلى مكان نشأة الشخص (أو أسلافه). تعني هذه الحماية، من بين أمور أخرى، أنه يُحظر على أماكن العمل أو أصحاب العقارات الحفاظ على سياسات أو ممارسات تعامل الأشخاص بشكل مختلف على أساس ارتباطهم المتصور أو الفعلي ببلد معين. ويحظر قانون مكافحة التمييز (LAD) أيضاً جميع أشكال التمييز على أساس الأصل القومي، والنسب، والجنسية، والعرق، وغير ذلك من الخصائص المحمية. على سبيل المثال، من غير القانوني أن يطلب موظف المحكمة البلدية من شخص إظهار هويته لأنه يحمل شهرة إسبانية.

تعني الحماية التي يوفرها قانون مكافحة التمييز (LAD) ضد التمييز على أساس الجنسية أيضاً أنه من غير القانوني في ولاية نيو جيرسي التمييز على أساس الجنسية - مع استثناء محدود للقيود المفروضة على الجنسية بموجب قانون الولاية أو القانون الفيدرالي، مثل نموذج التحقق من أهلية التوظيف الفيدرالي (I-9)، أو للقيود على التوظيف الضرورية لحماية المصلحة الوطنية. على سبيل المثال، من غير القانوني أن يرفض المستشفى علاج شخص ما أو أن تعامل مدرسة طالباً بشكل مختلف لأنه ليس مواطناً أمريكياً.

ويطلب قانون مكافحة التمييز (LAD) أيضاً من أصحاب العمل ومقدمي الإسكان والأماكن المفتوحة للجمهور معالجة المضايقة على أساس الأصل القومي أو النسب أو الجنسية أو العرق أو الخصائص المحمية الأخرى والاستجابة لها بشكل استباقي. على سبيل المثال، إذا كان المالك يعلم بأن المستأجر قام بشكل متكرر بمضايقة أحد الجيران على أساس بلده الأصلي أو اللغة التي يتحدث بها، وأن المضايقة قد تسببت ببيئة معادية للمعيشة، فإن مزود السكن ينتهك قانون مكافحة التمييز (LAD) إذا لم يتخذ إجراءً لوقف المضايقة.

والأمر الحاسم هنا هو أن قانون مكافحة التمييز (LAD) يحظر أيضاً الانتقام من أي شخص يشك من التمييز أو المضايقة. وبموجب قانون مكافحة التمييز (LAD)، يمكن اعتبار الأفراد الذين يشاركون في أعمال التمييز أو يهددون بالانتقام مسؤولين شخصياً عن أفعالهم. على سبيل المثال، فإن مدير الإسكان الذي يهدد بالإبلاغ عن مستأجر إلى سلطات الهجرة لأن المستأجر اشتكى من التمييز ينتهك قانون مكافحة التمييز (LAD). ويمكن أن يتحمل المسؤولية الشخصية عن أفعال، كما يمكن أن يتحمل صاحب عمله المسؤولية أيضاً.

نحن نواصل التزامنا بحماية الحقوق المدنية لجميع سكان نيو جيرسي، ولن نتساهل مع استهداف الأفراد على أساس أصلهم القومي أو نسبهم أو جنسيتهم أو عرقهم أو أي خصائص محمية أخرى. لا تخطئ: إذا انتهكت القانون من خلال استهداف مجتمعات المهاجرين في ولايتنا بشكل غير قانوني، فسنحملك المسؤولية.

نحن نشجع بشدة أعضاء المجتمع على الإبلاغ عن أدلة التمييز أو المضايقة القائمة على التحيز إلى قسم الحقوق المدنية. لمعرفة المزيد أو تقديم شكوى، يرجى الانتقال إلى [NJCivilRights.gov](http://NJCivilRights.gov) أو الاتصال على [1.833.NJDCR4U](tel:1833NJDCR4U). للحصول على المساعدة اللغوية، أرسل رسالو عبر البريد الإلكتروني إلى قسم الحقوق المدنية على [LanguageHelp@njcivilrights.gov](mailto:LanguageHelp@njcivilrights.gov). إن خدمات قسم الحقوق المدنية مجانية لجميع الأشخاص بغض النظر عن جنسيتهم أو وضع الهجرة لديهم، ولا يسأل موظفو قسم الحقوق المدنية عن الجنسية أو وضع الهجرة. لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى موارد قسم الحقوق المدنية بشأن التمييز على أساس الأصل القومي في التوظيف والإسكان وأماكن الإقامة العامة.